

شبكة تضامن دولية تعمل على تقديم المعلومات والدعم والكفالة لجميع النساء اللاتي قد تحكمن حياتهن أو تشكلن مجموعة من القوانين والأعراف يقال إنها مستقاة من الإسلام.

شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين في المنتدى الدولي الحادي عشر لمنظمة "حقوق النساء في التنمية" أهداف مشتركة واستراتيجيات مختلفة

اجتمعت حوالي 1500 ناشطة وداعية في مجال حقوق المرأة من حول العالم في كيب تاون في جنوب أفريقيا في المنتدى الدولي الحادي عشر لمنظمة "حقوق النساء في التنمية" في الفترة من 14-17 تشرين الثاني- نوفمبر 2008. وعُقد اليوم الرابع في المنتدى في مركز كيب تاون الدولي للمؤتمرات بالإضافة إلى العديد من اللقاءات الرسمية وغير الرسمية الموازية التي عقدتها المشاركات.

ومنظمة "حقوق المرأة في التنمية" هي منظمة دولية قائمة على العضوية تعمل من أجل تقوية صوت دعاة حقوق المرأة ومنظماتها وتياراتها، وزيادة وقعها وتأثيرها دولياً بغية دفع حقوق المرأة بفعالية. وصمم المنتدى ليكون "مؤتمراً ودعوة إلى العمل على حد سواء" وهو أكبر حدث دوري من نوعه.

وكان موضوع المنتدى لعام 2008 "قوة التيارات". وقد بُذلت جهود إضافية لدمج الشبابات أو/والنساء من مجتمعات مهمشة على نحو أفضل. وكانت بعثة "نساء في ظل قوانين المسلمين" بعثة كبيرة حيث ضمت 32 مشاركة، بما فيها مشاركات من الجزائر، البحرين، كندا، فرنسا، إيران، نيجيريا، السنغال، صربيا، جنوب أفريقيا، سري لانكا، السودان، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة.

وكان موضوع شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" هو "النساء في ظل قوانين المسلمين: أهداف مشتركة، استراتيجيات مختلفة" وعقدت محاضرات تحت هذا الشعار لمناقشة مختلف الاستراتيجيات التي يستخدمها مقيمو الشبكات في كفاحهن من أجل العدالة الاجتماعية، المساواة بين الجنسين، وتقوية النساء في سياقاتهم الخاصة. كما عقدت محاضرتان رسميتان بعنوان "التفسير الديني للعدالة الاجتماعية: بروز أصوات نسوية في الإسلام" و"لم العلمانية هي قضية النساء". وركز نقاش الطاولة المستديرة على أهداف شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" واستراتيجياتها الكاملة مع عدد من المهتمات. وأدى العرض السمعي البصري "الأجداد العظماء: اثني عشرة عقداً من مطالبة المرأة بالحقوق في سياقات إسلامية" إلى إعادة رواية مآثر النساء والنسويات القويات وأفعالهن في المجتمعات المسلمة عبر القرون. وخلال أيام المنتدى الأربعة، استضافت "نساء في ظل قوانين المسلمين" أيضاً حملتين في ممر المركز مسلطة الضوء على الحملة الدولية: "توقفوا عن قتل ورجم النساء!" وحملة تشجيع حضور الايرانيات للأحداث الرياض.



بالإضافة إلى هذه الأحداث الستة التي نظمتها شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"، استغلّت مقيّمات الشبكات فرصة المنتدى أيضاً لكي يشاركن بنشاط في المحاضرات، والدورات التفاعلية، وورش العمل، وحلقات النقاش، والمحادثات، والحلقات الحلقية مولدات نقاشات قوية حول المساواة بين الجنسين وحقوق النساء. ولعب التشبيك غير الرسمي دوراً مهماً إذ شاركت مقيّمات الشبكات في المؤتمرات، والأحداث الموازية، والتظاهرات العامة، والحديث مع وسائل الإعلام، والأنشطة الفنية والترفيهية، والمحادثات الفردية. وخلق المنتدى مكاناً حقيقياً وملاماً لربط مقيّمات الشبكات على المستوى العالمي، اللواتي قد لا تسمح الظروف بخلق مناخ تفاعلي بينهن أو للتعرف على ظروف بعضهن المحلية.

ومثل وفد شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" تنوعاً جغرافياً، وثقافياً، ومهنيّاً، وعمرياً، ومجالات الاهتمام والخبرة. وكان الاستجابات بعد المنتدى إيجابية على نحو ساحق فقد ذكرت إحدى العضوات المؤسسات للشبكة: "لقد التقيت جميعكم بعد وقت طويل جداً وكان ذلك رائعاً حقاً، حيث يعطي المرء أملاً كبيراً في المستقبل مع كل هذه الدينامية". وأفادت مقيمة شبكات جديدة: "كانت الخبرة شرف بحق وشعرت أنها "فرصة العمر" ووجودي في كيب تاون لأشهد على هذه المقاومة العالية والفخورة أمام العدد الضخم من الأنظمة القمعية والنزعات المتردية إنما كان دليل لي على أن هذه الأوقات رهيبه جداً ولكن مشجعة أيضاً للنسويات في كل أنحاء العالم".

ولا تتمن العلاقات الشخصية والسياسية التي أقيمت وجددت في منتدى منظمة "حقوق المرأة في التنمية". وسيتم بالتأكيد البناء عليها من أجل تحقيق استدامة مساعيها الجماعية، كما تساعد على تقوية وتوسيع نطاق شبكتنا العالمية للنساء من أجل تقدم حقوق المرأة وحمايتها وتعزيزها.

عائشة شهيد

داخل العدد

صفحة:

1. نساء في ظل قوانين المسلمين في المنتدى الدولي الحادي عشر لمنظمة "حقوق المرأة في التنمية"
2. التحرير والتضامن
3. الحملات
4. تمكين النساء ونشاطهن
6. منتدى منظمة "حقوق المرأة في التنمية": دورات منظمة "نساء في ظل قوانين المسلمين" وحملاتها
8. أخبار من المرتبطات بالشبكة
10. العروض
12. الأحداث والإعلانات المرتقبة

المقالة الافتتاحية والتضامن

التضامن

المقالة الافتتاحية

كل عام وأنتم بخير!

نتمنى لكم أطيب التمنيات بالصحة والسعادة، فاتو، عائشة، أنطونيا، كيارا، إيلي، جوانا، فايزون، والمتطوعات الكثيرات اللواتي نتقاسم معهن مكتب التنسيق الدولي التابع لشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين". وكان بوسعنا استخدام لغات أكثر للإشارة إلى غنى شبكتنا ووسع نطاقها.

وقد كان عام 2008 عاما مثمرا عززنا فيه نتائج فترة انتقالنا بفضل جهودنا الجماعية. واستطعنا أن نقوي فريقنا من خلال ترقية "عائشة لي شهيد" إلى منصب نائب المنسق، وتعيين "ليونور كيلروي" كمسؤولة نشر الاتصالات والمعلومات، و"جوانا هايدن" كمساعدة البرنامج.

وقد استمررتنا بتضامنا وأنشطة حملاتنا وفقا للاهتمامات المشتركة في أفريقيا، والشرق الأوسط، وآسيا. وساهمنا في جهود منظمات أخواتنا السودانيات في حملتها لإصلاح قوانين الاغتصاب التي ستطلق في 31 كانون الثاني-يناير 2009 في الخرطوم. وتعاوننا على هذا النحو مع المنظمات النيجرية في كفاحها ضد التشريعات القمعية حول "الزني غير اللائق" وحقوق ذوي الميول الجنسية المثلية والمتحولين جنسيا. وأسعدنا كثيرا أن نرافق شريفة خضر، وهي رئيسة *جزائري*، عندما استلمت الجائزة الدولية لخدمة حقوق الإنسان للدفاع عن حقوق المرأة في كانون الأول-ديسمبر 2008 في مجلس العموم في لندن.

وشكل المنتدى الدولي الحادي عشر لمنظمة "حقوق المرأة في التنمية" في كيب تاون بجنوب أفريقيا قمة برهنت فيها شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" عن وجودها القوي. وجمعت الشبكة في محاضراتها الست أكثر من 30 من المرتبطات بالشبكة من مختلف الأعمار، والمهن والجنسيات، ومن مختلف المناطق لتمثيل نطاق تنوعها وواقع العلاقات بين الأجيال والتزامها بتقوية التحركات حول موضوع "أهداف مشتركة، استراتيجيات مختلفة".



L-R Top:

سامية اللولو، فيزون زكريا، روبا رحمانى، هوما هودفار، فاتو سو، كودو بوب، أنتونيا أونوردي

Bottom:

أسماو جودا، شادي صدر، عائشة إمام، فريدة شهيد، كاسندرا بالشين، فهيمة هاشم

ومن أفضل أخبار هذا العام هو تخصيص منحة في تشرين الأول-أكتوبر تسمح لشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" ومعهد "تمكين النساء" أن يبدأ مشروعاً مشتركاً لمدة ثلاث سنوات تحت عنوان **نساء يطالبن بتصحيح الثقافات وإعادة تعريفها: التأكيد على حقوق الجسد، والروح والمجال العام**. وسيشكل النشاط الجنسي، والعنف ضد النساء، وحقوق الملكية الاهتمامات الأساسية للمشروع.

حظا سعيدا للجميع!

فاتو سو

المنسقة الدولية لشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"

إقرار بإخلاء المسؤولية: لا تعكس التحليلات والآراء الواردة في هذه النشرة الدورية أيًا من آراء مكاتب شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" - الشبكة العالمية للتضامن، والشبكة غير مسؤولة عن جميع الآراء والأفكار أو عن صحة المعلومات الموجودة في هذه النشرة بل تقع المسؤولية على عاتق الأفراد المساهمين.

تحديث: الجزائر: تبرئة سامية سميتس

30/10/2008: برأ قاضي القسم الجنائي في محكمة بسكرة في الجزائر السيدة "سامية سميتس"، التي اتهمت باتلاف القرآن الكريم وحكم عليها بالسجن 10 سنوات في أيلول-سبتمبر الماضي، وجاء حكم البراءة بتاريخ 28 تشرين الأول-أكتوبر 2008.

البحرين: مضايقة مدافعة عن حقوق المرأة

29/01/2009: أفيد في 17 كانون الأول-يناير 2009 عن أن "غادة جامشير"، وهي مدافعة عن حقوق المرأة في البحرين، قد أصبحت هدف حملة مضايقات. وتلقت "غادة جامشير" وعائلتها تهديدات، بما فيها تهديدات عبر الرسائل الهاتفية المكتوبة، وتمت ملاحقتهم بالسيارة. وخلال وجودها في منتدى منظمة "حقوق النساء في التنمية"، أفيد عن دخول مسؤولين حكوميين إلى منزلها حيث تم التقاط مجموعة من الصور. وأصدرت شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" رسالة جماعية باسمها تؤيدها بعم من منظمات راندة في حقوق المرأة وعموم حقوق الإنسان.

تحديث: كندا: القبض على زعيم كندي متعدد الزوجات

13/01/2009: ألقى القبض على قائد إحدى التجمعات، التي تعترف بتعدد الأزواج، التابعة لكنيسة يسوع المسيح الأصولية للقدسنيين السابقين - وهي فرع منشق عن المرمون- وقد اعترف بتعدد زوجاته وبانجابه العشرات من الأطفال، وذلك في 7 كانون الأول-يناير 2009 في غرب كندا. واتهم بتعدد الزوجات، وفقا لوثائق المحكمة والمسؤوليين المحليين. وفي تموز-يوليو 2008. وقد أبرقت شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" إلى الحكومة الكندية شاجبة واقع السماح بالزواج الجبري والزواج دون السن القانونية، وزنا المحارم، وإساءة المعاملة المستمرة في هذا المجتمع بموجب فقرة "الحرية الدينية".

فرنسا: كفالة حماية الشرطة لمحمد صيفاوي

11/08/2008: هاجم إسلاميون بعنف محمد صيفاوي - وهو صحفي، كاتب، ومخرج جزائري يعيش في المنفى في فرنسا- في 13 حزيران-يونيو 2008 في باريس بسبب كفاحه الشجاع المستمر ضد الأصوليين ومدافعتهم عن العلمانية. وكان صيفاوي قد استفاد من حماية الشرطة منذ عام 2003 ولكنها سُحبت في كانون الأول-يناير 2008.

كردستان: رجم امرأة حتى الموت لفرارها مع رجل

17/06/2008: كانت كردستان عزيز تبلغ 16 عاما عندما هربت مع رجل عرفت أن أهلها لن يقبلوه. ورغم أن إحدى منظمات حقوق النساء المعنية بسلامتها حذرت السلطات في مقاطعة السلمانية التي يسيطر عليها الاتحاد الوطني الكردستاني، فإن السلطات قد رفضت التدخل في "مسألة قبلية" وطلبت من المنظمة أن تخاطر بسلامتها لتقديم صورة للفتاة. وقد رجمها أقرباؤها حتى الموت بين 17 و18 أيار-مايو 2008.

تحديث: نيجيريا: المجموعات النسائية تحتج على مشروع قانون "الزني غير اللائق"

8/08/2008: أصدرت منظمة باواب لحقوق النساء تحذيرا في حزيران-يونيو 2007 فيما يخص "مشروع قانون منع ومعاينة العري في الأماكن العامة، التهريب الجنساني، وجرائم أخرى ذات الصلة في نيجيريا". وإذا دخل هذا المشروع حيز التنفيذ فسينظم زني النساء والحريات المدنية تحت ستار "الحماية". وفي تموز-يوليو، تدخل ائتلاف من ناشطات في مجال حقوق الإنسان في جلسة استماعية عامة حول مشروع القانون المقترح الذي لم يمرر بعد إلى الوقت الراهن.

الصومال: الرجم حتى الموت لفتاة عمرها 13 عاما

4/11/2008: قتلت مجموعة من خمسين رجلا "عائشة إبراهيم دوهولو" البالغة 13 عاما رجمًا حتى الموت في 27 تشرين الأول-أكتوبر 2008 في مدرج في جنوب ميناء كيسمايو في الصومال أمام ما يقرب من ألف مشاهد. وقد اتهمت الفتاة بانتهاك الشريعة الإسلامية، ولكن ذكر والدها ومصادر أخرى لمنظمة العفو الدولية أن ثلاثة رجال اغتصبوها في الواقع وحاولت الإفادة عن هذه الواقعة إلى مليشيا الشباب التي تسيطر على كيسمايو وأسفرت هذه الخطوة عن اتهامها بالزنى وتوقيفها. ولم يقبض على أي من هؤلاء الرجال الذين اتهمتهم.

زوروا موقعنا لمزيد من المعلومات:

www.wluml.org/english/news.shtml

الحملاط

شرففة خضر تتسلم جائزة حقوق الإنسان

وتدير شرففة خضر حملة ضد قانون "المصالحة الوطنية" والذي بموجبه صدر عفو عن جميع المدانين بارتكاب جرائم في هذه الحرب الأهلية- من دون أي شكل من أشكال التحقيق أو تسمية المجرمين. واضطلعت السيدة خضر بعمل رائد في مناصرة تحقيق العدالة في مرحلة الانتقال، وجمع نساء من مختلف الخلفيات والآراء السياسية لمعارضة هذا القانون.

تتشرف شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" بإعلان أن شرففة خضر قد تسلمت جائزة الدفاع عن حقوق المرأة في حفل في مجلس العموم في لندن في كانون الأول- ديسمبر 2008.

وتعتبر هذه الجائزة من الجوائز الخمس في مجال حقوق الإنسان التي تمنحها الخدمة الدولية كل عام حيث تكرم فيها المنظمات القاعدية، وناشطو حقوق الإنسان الذين يعملون على إيجاد تغيير في حياة الناس سواء على المستوى المحلي أو القومي أو الدولي.

فاتو سنو، شرففة خضر،
وعائشة شهيد خلال حفل
الاستقبال قبل حفل تسليم
الجوائز في مجلس العموم في
لندن.



تهنئ شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" شرففة خضر بفوزها بهذه الجائزة ونتمنى لها كل التوفيق في المستقبل!

شرففة خضر وجون سنو مقدم الجائزة.

وانا هيدين

شرففة خضر هي رئيسة جزائرينا - وهي جمعية ترعى ضحايا الإرهاب. وتدعم السيدة خضر بصفقتها ناشطة في حقوق الإنسان أسر ما يقرب من 200,000 شخص لقوا مصرعهم خلال الحرب الأهلية الجزائرية - أو كما يشار إليها غالباً الحرب الأهلية - أو العقد المظلم للجزائر. وكان معظم الضحايا من الرجال الذين تركوا وراءهم جيلاً من النساء. وتدعم السيدة خضر المعاللات من خلال إجراءات إدارية طويلة، فترافقهن للتعرف على جثث أحبائهم في حال اكتشاف مقبرة جماعية كما توفر للمصدومات المساعدة العاطفية والنفسية فضلاً عن المساعدة القانونية، كما تساعد المعاللات على تدوين قصصهن فيتغلبن بذلك على صدماتهن شيئاً فشيئاً.

والعديد من الناجيات من هذا العقد المظلم كن عرضة للعنف والتمييز خلال الحرب الأهلية عندما فرض الأصوليون ورفقهم المسلحة المتمردة الفصل بين الجنسين، ولا سيما السيدات اللواتي كان ينظر إليهن على أنهن لا يمثلن بالتوزيع التقليدي للأدوار فيهاجمن على نحو منهجي كما تعرضت آلاف النساء للاغتصاب، والتعذيب، والخطف أو الإكراه على الإختباء. ولهذه الأسباب صنفَت السيدة خضر الحرب الأهلية بمثابة "حرب على المدنيين".

أربعة فائزون بالجائزة من أصل خمسة مجتمعون خارج مجلس العموم:

من اليسار إلى اليمين:
كريستوفر مولينغا، جون سنو،
شرففة خضر، أسيبا موزافيه،
وموزيس زولو.



مجلة شاي

تتناول مجلة "شاي ماغازين" (CHAY Magazine) الباكستانية، التي أسست في صيف عام 2008، قضايا الجنس والجنسين. وأشار مؤسسو "شاي ماغازين" إلى أنه في المجتمع الباكستاني "ميل مزعج نحو الخوف والعار حول قضايا الجنس والجنسين - أي حول التفاعل البشري الطبيعي" كما يسعون إلى إدخال هذه القضايا إلى الحديث العام. ويقولون: "من شأن المحرمات والسكوت حول الجنس وقضايا الجنسين أن تقمنا جميعنا، أن تغض النظر عن قضايا الجنسين، وأن تؤدي، في أسوأ الحالات، إلى التعاسة في حياتنا اليومية، وفي غالب الأحيان إلى العنف، العار، الاكتئاب، اعتلال الصحة، والتوعك الاجتماعي العام. ونحن، في "شاي ماغازين" نسعى إلى تحفيز جمهور القراء الباكستاني على التحدث بهذه الأمور التي نخجل منها إجمالاً. ويكمن أملنا في أنه يمكن أن نصبح من خلال ذلك الأمر أكثر شجاعة وقوة وثقة بأنفسنا وكذلك أعضاء من المجتمع عادلين ومنصفين".

وحالياً، يدير فريق من المتطوعين المتفانين موقع "شاي ماغازين" الإلكتروني ومدونتها ويسعى بنشاط إلى دعم مسعاه.

للتبرع والمزيد من المعلومات، يمكنكم زيارة الموقع:

www.chaymagazine.org

تقوية النساء ونشاطهن على الصعيد الوطني

باكستان: ناشطات يردن على دفن نساء أحياء، لا مبررات ثقافية للقتل!

نظمت ناشطات حقوقيات مظاهرة في 2 أيلول- سبتمبر 2008 أمام نادي الصحافة في كراتشي. وكان هدف المظاهرة إدانة قتل خمس نساء، تتراوح أعمار ثلاثة منهن بين 16 و 18 عاماً، بطريقة وحشية وذلك بدفنهن أحياء.

وحمل المتظاهرون لافتات مكتوب عليها شعارات مثل "أوقفوا قتل النساء"، "القتل ليس عادة" و"لا لجرمة الشرف" وذلك للتنديد بتصريحات سيناتور إقليم بالوشستان "إصرار الله زهري" الذي برر القتل بقوله إنه جزء من "العادات القبلية".



No Honour Killing!

MURDER is NO CUSTOM

وقد وقع الحادث في قرية بابا كوت النائية في مقاطعة جفارباد، وهي تبعد 300 كيلومتر عن عاصمة إقليم بالوشستان. وأتهم السيد "عبد الستار عمران"، وهو شقيق وزير في المقاطعة وقائد في الحزب الحاكم (حزب الشعب الباكستاني)، وأشخاص آخرون ذوو نفوذ بالتورط في هذه الجريمة الشنيعة.

غير أنه عندما اتصلت لجنة حقوق الإنسان الآسيوية بوزير المقاطعة السيد "صديق عمران" نفى أي تورط في الجريمة. كما اتهمت حكومة المقاطعة بمحاولة طمس القضية.

وهناك العديد من الأفراد والمنظمات الذين شجبوا الجريمة وطالبوا بمعاقبة المتورطين. ويشير مولانا "غفور جعفري"، وهو عضو في جمعية العلماء الإسلامية، إلى أنه ليس هناك أي تقليد يقضي بدفن النساء أحياء في مجتمع بالوش لأن هذا الأمر مناف لتعاليم الإسلام. ويوافق "جمال لغري" العضو في الرابطة الإسلامية الباكستانية مضيفاً أن شعب بالوش لا يؤمن بهذه العقوبات. بالإضافة إلى ذلك، اتهم قائد المعارضة "كميل علي آغا" حكومة بالوشستان بتجاهل الحادث. وأوضح أن لا يمكن لجبراً ("المجلس الكبير") أبداً أن يحكم على أحد بدفنه حياً وليس هناك أي قانون يسمح لأي كان بارتكاب مثل هذه الجريمة وألا يعاقب. وحث الحكومة أن تحاكم الأشخاص الضالعين في هذه القضية.

"[...] ويهدف المشروع الطالباني إلى السلطة المطلقة التي تخنق النساء. وينكر هذا الأمر الحقوق ويحدد أكثر مجالات النساء التي صانتهها دولة باكستان في عام 1947". [بيان صحفي حول القتل في بالوشستان صادر عن منتدى عمل النساء]

وعبر منتدى عمل النساء عن قلقه العميق في بيان صحفي بشأن القضية. وطالب المنتدى بأن يُقبض على جميع الجناة ويعاقبوا وأن يُحاسب قادة قبيلة عمران. وحث المنتدى أيضاً الحكومة الباكستانية والمسؤولين فيها على تحمل المسؤولية من أجل "ضمان ألا تحصل هذه الأعمال غير الإنسانية، الوحشية والإجرامية أبداً مرة أخرى". وقال إن العنف بهدف الوصول إلى السلطة أصبح معياراً في باكستان واستهدفت هجماته فرادى النساء ومجموعتهن.

المصادر: الأخبار الدولية، دون، والبيان الصحفي لمنتدى عمل النساء.

إيران: النساء ينجحن في الضغط على الحكومة لإصلاح قانون الأسرة

ترحب شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" بالأخبار التي تفيد أن المشرعين الإيرانيين عدلوا مشروع القانون بشأن قانون الأسرة المثير للجدل، مسجلة بذلك انتصاراً كبيراً للنشطات الإيرانيات في مجال حقوق النساء.

ماذا كان مضمون القانون المقترح؟

المادة 23: سهلت هذه المادة المقترحة مسألة تعدد الزوجات. حيث كان الزوج يحتاج إلى موافقة زوجته الأولى لكي يتمكن من الزواج بثانية. وفي حالة تمرير القانون قبل تعديلها الحالي، فإن هذا الشرط كان سيتم إلغاؤه.

المادة 25: أخضعت المادة قبل التعديل مهور النساء للضرائب، والمهر مبلغ من المال يعطيه العريس للعروس ويُعتبر في غالب الأحيان بمثابة حماية للنساء ضد طلاق أزواجهن التعسفي.

وعندما قدم مشروع القانون أمام البرلمان وقبل إجراء التصويت، اقتحمت مئة امرأة من المدافعات عن حقوق المرأة مبنى البرلمان لتسجيل اعتراضهن للمشرعين. ولأنه غالباً ما تسفر مظاهرات النساء الضخمة عن اعتقالات، دخلت النساء في ثلاث أو أربع مجموعات إلى أن أظهرن أنفسهن لإسراع تقددهن لمشروع القانون الجديد.

واحتشدت نساء من مختلف الخلفيات الدينية والمذهبية ضد قانون الأسرة الجديد فبدأن نقاشاً عاماً عن طريق مجلات شبكة الإنترنت مثل www.meydaan.org وأدرن حملة بطاقات بريدية وشجعن النساء العاديات من أرجاء البلد على الاتصال بممثلينهن وتسجيل اعتراضهن على التشريع المقترح.

ونتيجة لذلك، أعيد القانون المقترح إلى اللجنة التشريعية للمراجعة بإسهاب مما أجل التصويت عليه في البرلمان. وأعلنت وزارة العدل أن القانون عدل وألغيت المادتان 23 و 25 الأكثر جدلاً بين الناشطات في مجال حقوق المرأة. وكان المقرر إرسال القانون المنقح إلى البرلمان للتصويت بعد شهر رمضان ولكن "نساء في ظل قوانين المسلمين" غير راضية عن القانون المعدل.

وواقعياً لا يوفر مشروع القانون، والذي تقدمه الحكومة على أنه قانون "إصلاح" للأسرة، مساواة أكبر بين الجنسين، وفقاً للنشطاء. وعلى الرغم من أن ائتلاف واسع لنشطاء حقوق الإنسان وحتى بعض من رجال الدين المعتدلين أفتت لجنة قانونية بإسقاط بعض من المواد الأكثر تنازعاً عليها كما جعل المجلس البرلمان يمرر النسخة المعدلة في 8 أيلول- سبتمبر 2008، إلا أن قانون العائلة المعدل، وعدة قوانين أخرى متصلة بالأحوال الشخصية ما زالت متحيزة جداً للذكور. (المدرسة النسوية، أيلول- سبتمبر 2008)

وتدعو شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" السلطات الإيرانية للعمل مع نشطاء حقوق الإنسان مباشرة لتمرير قانون إصلاح حقيقي للعائلة، قانون يحظر تماماً التمييز ضد النساء بكل أشكاله. ونطالب النظامين القانوني والتشريعي الإيرانيين ضمان تمتع النساء الإيرانيات بنفس حقوق الرجال ومسؤولياتهم خلال الزواج وفسخه، بما في ذلك الأمور المتصلة بالوراثة، حضانة الأطفال والوصاية عليهم، وثمن الدماء. ونحث المسؤولين الإيرانيين على حظر تعدد الزوجات بموجب القانون على نحو لا ليس فيه. وتركز شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" بصورة خاصة على قانون الأسرة لأن هذه القوانين تحدد وضع النساء في المجتمع وقد تعيد تعريفه.

المصادر: المرتبطات بشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"، المدرسة النسوية، وشبكة أخبار النساء.

ماليزيا: "أخوات في الإسلام" تدين الفتاوى المناهضة للنساء

تشجب "أخوات في الإسلام" سلسلة الفتاوى الأخيرة الصادرة في ماليزيا، بما في ذلك تلك الفتاوى ضد الفتيات المسترجلات/ الغلاميات وممارسة اليوغا. وأصدر المجلس الديني الإسلامي في ماليزيا فتوى ضد النساء المسلمات اللواتي يلبسن "مثل الرجال" في محاولة لمنع الميول الجنسية المثلية لدى النساء على حد اعتبار الفتوى.

"تحاول في الواقع حفظ هؤلاء النساء (من أن يصبحن ذوات ميول جنسية مثلية)" [ماليزيا توادي، تشرين الثاني- نوفمبر 2008].

وبموجب الشريعة في ماليزيا، قد يسفر الانخراط في أنشطة جنسية مثلية قد يسفر عن غرامة قد تصل إلى 5000 رينغيت ماليزي (898 جنيه استرليني) ، والسجن حتى ثلاث سنوات، والجلد حتى ست جلدات، أو مزيج من هذه الأمور. وكانت ماليزيا قد شهدت بعضاً من التقدم في دفع حقوق المرأة.

غير أنه ما زالت هناك حاجة لضمان ألا يكبح من لديه منظور ضيق عن النوع (الجنس) حق المرأة في تحديد هويتها ونمط حياتها محاولاً السيطرة عليها. ويتم إنفاذ الفتوى عبر القانون في ماليزيا عند نشرها في الجريدة الرسمية وذلك على عكس بعض الدول المسلمة. وبالتالي، فإن من شأن أي فتوى أو حكم يميز ضد أي شريحة من المجتمع، وبخاصة الأقليات، إنما ستكون مؤذية بحق العدالة بين الجنسين في ماليزيا.

"كيف تحدد السلطات المرأة المسترجلة/الغلامية؟ هل هي ذات الشعر القصير؟ هل تلك التي ترتدي السراويل؟ أترتدي القمصان؟ ألا ترتدي الماكياج؟ تسرح العديد من النساء الماليزيات شعورهن بقصات الشعر القصيرة، ويرتدين السراويل والقمصان القصيرة ولا يضعن الماكياج. وكيف تحدد السلطات التصرفات الرجالية؟ أليست لطيفة أو محتشمة بصورة كافية؟ أتتكلم بصوت مرتفع؟ ومن وكيف يمكن تحديد إن كانت المرأة مسترجلة أو ذات ميول جنسية مثلية؟" [البيان الصحفي لحركة "أخوات في الإسلام"، 2008]

وقد شجبت "أخوات في الإسلام" في بيان صحفي سلسلة الفتاوى الأخيرة الصادرة في ماليزيا وحثت الحكومة، والقادة السياسيين والدينيين، بمن فيهم مجلس الفتوى الوطني، على التركيز على ترسيخ العدالة، والمساواة، والحرية المدنية والديموقراطية في ماليزيا والتي تشكل قيماً جوهرية في الإسلام. بالإضافة إلى ذلك، تعتقد "أخوات في الإسلام" أن الهوس بضبط أخلاق الناس، أو تصيد الأخطاء، أو التجسس على المسلمين لا تمت بأي صلة للإسلام. فالإسلام ضد أي نوع من الافتراءات تماماً. وفي الواقع، ينظر الإسلام إلى حفظ كرامة المرء وخصوصيته على أنه حق أساسي. ولا يمكن لأي قانون من صنع الإنسان أن ينتهك هذه الحقوق المكرسة في الإسلام.

ويتعين على الحكومة والأحزاب السياسية في ماليزيا أن تعزز جهودها لخلق التوعية حول الجنسين بين الموظفين المدنيين والقادة السياسيين والدينيين للتأكيد على أن النساء، واللواتي يلبسن أو يتصرفن بطرق ينظر إليها بعض الجهات وكأنها "غير أنثوية"، لا يشكلن تهديداً للمجتمع. وفي الواقع، يشغل العديد من هؤلاء النساء مناصب محترمة ويسهمن بنشاط في المجتمع.

المصدران: البيان الصحفي لحركة "أخوات في الإسلام"، و"ماليزيا توادي".

نيجيريا: المجموعات المحلية النسائية تعترض على مشروع قانون "الزني غير اللائق"

في 2 تموز-يوليو 2008، وبحسب تقرير منظمة "باوباب" -وهي منظمة وطنية لحقوق النساء- شهدت جلسة استماع عامة حول مشروع قانون بشأن "الزني غير اللائق" تظاهرة واسعة لمجموعات نسائية في مجمع الجمعية العمومية في نيجيريا.

واستخدمت السناتور "إيمي يوفت إيكاييت" الباب 45 من دستور عام 1999 لتأييد مشروع القانون بما أنه يسمح بالتشريعات التي تنصب في "مصلحة" الأخلاق العامة. وذكرت أن الأنماط غير اللائقة للزني تتسبب بالاغتصاب، والتخويف الجنسي، والمشاكل العقلية، والطلاق.

وقال رئيس مجلس الشيوخ "دايفد مارك" أن القوانين تختلف عن الأخلاق ولا يمكن بالتالي خلطها. وقانون معاقبة العري العام، التخويف الجنسي، وجرائم أخرى لعام 2008 إنما استندت إلى أرضية الأخلاق.

وقد عارضت جبهة متحدة من مجموعات حقوق الإنسان، بما فيها ناشطات مثل "أسماو جودا" و"سيندي ميدارغولد"، باسم النساء النيجيريات مشروع القانون. ووفقاً لهذه المجموعات، بدأ مشروع القانون غير دستوري بالإجمال في أحكامه وكان تمييزياً بوضوح ضد النساء وغض النظر عما تقوله مبادئ افتراض البرائة المعترف بها عالمياً. ويوفر تعريفاً موسعاً للعري العام خارج معناه العادي الذي يغفل عن الأنظمة الثقافية والعقائدية المختلفة في نيجيريا. ويتناقض مشروع القانون مع الحقوق المصانة دستورياً ودولياً والتي تحظر التمييز بناء على الجنسين. كما يعطي سلطة واسعة لرجال الشرطة الذين يحصلون على موارد محدودة لمحاربة الجريمة تسمح لهم بإزعاج الناس وانتهاك حياتهم الشخصية.

وأكد "ائتلاف التوعية التشريعية حول العنف ضد المرأة" أن الجمعية العمومية تدرس مشروع القانون إلى جانب مشروع قانون آخر لمعاقبة الجرائم الجنسية وأمور متصلة أخرى وحظرها لعام 2008. وقال السيناتور "كريس أنياوو" أن المشروع سيضمن حماية النساء والأولاد في ضوء الاتجاه المتصاعد للجريمة الجنسية. ومشروع القانون المنسق قانون (حظر) العنف ضد الأشخاص إنما هو نتيجة تسعة مشاريع قوانين قُدمت أمام الجمعية العمومية بين 2000 و2008.

ووعدت لجنة "حقوق الإنسان القضائية والقانونية" بمجلس الشيوخ بمتابعة العملية أكثر من خلال تجميع جميع المذكرات، التعليقات، والملاحظات في تقرير وتقديمها للجمعية العمومية.

المصدر: منظمة باوباب لحقوق النساء.

باوباب

منظمة "باوباب لحقوق النساء" هي منظمة لا تسعى للربح، وهي منظمة غير حكومية لحقوق المرأة تركز على قضايا حقوق المرأة القانونية بموجب أنظمة القانون الثلاثة (3) - القوانين العرفية، والتشريعية، والدينية في نيجيريا. ونشأت المنظمة من مجموعة متخصصة من النشطاء، والباحثين الاجتماعيين، والمحامين، والمتخصصين في القوانين الإسلامية والعربية الذين كانوا مسؤولين عن تنفيذ مشروع "النساء والقانون" في نيجيريا برعاية شبكة التضامن الدولية "نساء في ظل قوانين المسلمين" في الفترة من 1993 إلى 1996.

تعمل منظمة باوباب لحقوق النساء من مكتب وطني في لاغوس مع فرق للتوعية في 14 ولاية في نيجيريا.

لمزيد من المعلومات زوروا www.baobabwomen.org

المنتدى الدولي لجمعية "حقوق المرأة في التنمية": جلسات شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"

(إعادة) التفسير الديني للعدالة الاجتماعية: ظهور أصوات نسوية في الإسلام

لماذا تعد العلمانية قضية النساء؟

جمعت هذه الجلسة ست سيدات من سياقات مختلفة لمناقشة العلاقة بين العلمانية وحقوق المرأة. وفيما قارنت عضوات اللجنة مختلف إدراكات مفهوم العلمانية- من الفصل بين الدولة والدين وصولاً إلى تسامح الدولة المتساوي مع مختلف الأديان- وقد ناقشت المتحدثات مع الجمهور لم أصبحت العلمانية جانباً مهماً من كفاح المرأة في سياق سياسي تتزايد فيه الأصولية في أوروبا، وأمريكا الشمالية، وشمال أفريقيا، وعلى صعيد الأمم المتحدة. وتضمنت المناقشات تآكل المساحة العلمانية في المدارس ومواقع عامة أخرى بسبب التشريعات ومن خلال كبح حرية الصحافة. وعلى الصعيد الدولي فإن من شأن قرار الأمم المتحدة لعام 2005 بشأن "محرارة الافتراء على الأديان" أن تهدد الحق في انتقاد الدين، أو التشكيك فيه أوفياً لأعمال التي تجري باسمه.

وقد أدارت الجلسة مريم هيلي-لوكاس، وهي عالمة اجتماع وعالمة نفس جزائرية تعيش حالياً في فرنسا. وهي مؤسسة شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" والمنسقة السابقة للشؤون الدولية فيها بالإضافة إلى أنها مؤسسة "العلمانية قضية النساء" ومنسقتها. وفيما جمعت الجلسة التحديات والاستراتيجيات التي يبنيتها المتحدثات من خلال سياقاتهن المتنوعة، وصفن كيف لا تتناقض العلمانية مع الدين وأكدن أنها قضية حقوق الإنسان. وخاطبت المتحدثات بصورة خاصة الحلفاء المحتملين الذين يريدون صون الحقوق المتساوية ولكن يخافون أن يصفنوا بمقسمي المجتمعات الدينية أو بالمتحيزين إليها.

وتضمنت المتحدثات "غيثا سهغال"، وهي عضو مؤسس في "نساء ضد الأصولية: مرصد جنوب آسيا"، وهي جمعية للأفراد العلمانيين الذين يعملون ضد الحق الديني في جنوب آسيا ومقرها المملكة المتحدة. وقدمت أيضاً مجموعة من الأفلام الوثائقية حول العديد من المواضيع بما فيها *Rushdie Affair* ("قضية رشدي") وكتبت عن الحركات النسائية، العلمنة، الأصولية، والحرب على الإرهاب واقترحت حديثاً فكرة تناقضية النسوية في كتابها "تشريع المدينة الفاضلة: العنف ضد النساء، الهويات والتدخلات".

كما تضمنت المتحدثات "شناسا زايفيتش" ناشطة منذ وقت طويل في صربيا والمؤسسة المشاركة في "نساء يرتدين السواد"-بلغراد ومنسقتها. وأسست أيضاً المجموعة النسوية "ربنا إي دروستوف"- "المرأة والمجتمع"، وخطا مباشراً لضحايا العنف من الأطفال والنساء كما شاركت في مجموعة ضغط نساء بلغراد، نساء البرلمان، ونيار المقاومة المدنية. وحصلت السيدة زايفيتش -الناشطة المسوية العلمانية- على جائزة السلام لأهداف الإنمائية للألفية للأمم المتحدة التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة تحت "اسم نساء في السواد" في عام 2001 وسُميت لجائزة نوبل للسلام في عام 2005.

ووصفت اثنتان من المرتبطات بشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" من الجزائر قانون الأسرة الجزائري بالرجعي وكيف يؤثر في الجوانب الشخصية من حياة المرأة. "فلالية دوكوس" عضو في منظمة "20 سنة كافية". وتقيم السيدة دوكوس حالياً في فرنسا وتحدثت عن التهم ضد العلمانية في أوروبا وشمال أفريقيا على حد سواء وكيف أن الكفاح لإبطال قانون الأسرة الجزائري هو قضية للنساء في فرنسا. و"مالكة زوبا" الناشطة في مجال حقوق المرأة والصحفية التي تكتب مقالات متعلقة بوضع المرأة في مواجهة الأصولية المسلمة وترجم وثائق أساسية.

كما شاركت في الجلسة "عليه هوعين" وهي حالياً المديرة التنفيذية للمجلس الكندي للنساء المسلمات ونشطة جداً في مناصرة النساء المسلمات الكنديات. وواجهت في عام 2005 في مقاطعة أونتاريو نقاشاً واسعاً حول التحكيم الديني في شؤون الأحوال الشخصية. ويُعد هذا المجلس من المنظمات المسلمة القليلة التي تجادل ضد إدراج نظام قانوني منفصل ومتواز، فيعتبر إن المحاولة ذات النية الحسنة لاستيعاب الأقليات الدينية ستسفر في الواقع - استناداً إلى عوامل ثقافية واقتصادية مختلفة - عن الحد من الحقوق المضمونة لباقي النساء الكنديات.

من الاستراتيجيات التي تستعملها مناصرات حقوق المرأة إعادة التفسير الديني: العمل من أجل العدالة الاجتماعية، القانونية، السياسية، والاقتصادية ضمن إطار الإسلام. وفي العقود الماضية، ظهر خطاب جديد يجادل في المساواة ضمن إطار إسلامي ويغذيه ظهور عالقات نسويات لا يعملن فقط على اكتشاف تاريخ مخفي فحسب بل يفصلن بين المجتمع الأبوي وبين الأمثلة الإسلامية العليا. ولا تقتصر الأشكال التي تتخذها هذه المقاربات على التفسير (التأويل القرآني/المقدسة) أو الفقه (الأشكال الإسلامية من علم القانون) مع حساسية لموضوع النوع فقط بل تتخذ أيضاً أشكالاً جديدة وخلاقة من العمل ضمن الدين لمناصرة حقوق المرأة. وليس العمل ضمن إطار ديني انكفائياً بالضرورة. وفي الواقع، أثارت محاولات الأصوليين المسلمين لترجمة تفسيرات قديمة وأبوية حول الشريعة إلى دفع العديد من النساء لانتقاد هذه التفسيرات على نحو متصاعد ودفعهن نحو نشاط أكبر.

وأدارت هذه الجلسة "د. عائشة إمام" التي شرحت كيف أنه العمل للتغيير ضمن إطار ديني كان من ضمن العديد من الاستراتيجيات التي استخدمتها المترجمات بشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين". وكانت المتحدثة الأولى "د. لاليه باختار"، وهي عالمة رائدة في علم نفس "الروحانية الروسية" (فتوة، جفماردي) وكتبت أكثر من 20 كتاباً عن الإسلام وترجمت 25 عملاً. وهي أول امرأة أمريكية تترجم القرآن، وجعلت مذاك ترجمتها متاحة صوتياً إلكترونياً. وشرحت في حديثها كيف أن ترجمة الآية القرآنية 4:34 أصبحت: "الأزواج الذين يخافون المحنة من جهة الزوجات، يعاتبونهن، يتركون أسرتهن، ويضربونهن" بينما وجدت أنه لجزر كلمة "يضرب" 25 معنى مختلفاً ويعني أحد هذه المعاني "الذهاب بعيداً" بكل بساطة.

"وحيدة أمين" الأكاديمية في كلية الحقوق في جامعة كيب تاون وعضو مجلس إدارة في عدد من المنظمات الإفريقية لحقوق الإنسان والمرأة. وتركز أبحاثها على القوانين الإسلامية للأسرة وحقوق المرأة ضمن الأقليات المسلمة، كما تدرس كيفية تجاوز النزاع بين الحرية الدينية، وحقوق المرأة وصولاً إلى المساواة دون تقويضها. ورغم أن المنتدى الدولي لجمعية "حقوق المرأة في التنمية" عقد في كيب تاون فإن العديد من المشاركات الأنظمة لم يكن على دراية بالنظم القضائية في دولة جنوب أفريقيا وبخاصة تلك المتعلقة بالأقليات الدينية. وقد وفر بحث "وحيدة أمين" حول "النساء ونظم القوانين الشخصية" نظرة جديدة للديناميات القانونية والاجتماعية لجنوب أفريقيا ما بعد الانتداب.

وأصبحت "زرقاء نواز" مشهورة في كندا بسبب فيلمها الكوميدي القصير حول المسلمين في كندا ولاحقاً لسلسلتها التلفزيونية المعروفة *Little Mosque in the Prairie* ("المسجد الصغير في البرية"). ولم تناقش السيدة فواز في عرضها استخدام الكوميديا فحسب لمعالجة القضايا الخطيرة بل أيضاً قوة الأفلام الوثائقية. وفيما عرضت السيدة نواز مقتطفاً من فيلمها الوثائقي *Me and the Mosque* ("أنا والمسجد")، شرحت كيف سافرت في أرجاء أمريكا الشمالية لإنتاج الوثائقي وتسلط الضوء على قضية مهمة بطريقة سهلة المثال. [استعرض *Me and the Mosque* في هذا العدد في صفحة 4....]

ولم تتمكن متحدتان مقررتان من حضور المنتدى بسبب ظروف اضطرابية. حيث افتقدنا حضور "د. زيبا مير-حسيني"، وهي عالمة قانونية بعلم الإنسان وأستاذة جامعية متخصصة في القانون الإسلامي، والنوع، والتنمية. وأسفنا أن "د. إيساتو توراوي" المديرة المؤسسة للجنة الغامبية الخاصة بالممارسات التقليدية والمضرة لم تتمكن كذلك من الحضور.

عائشة شهيد

عائشة شهيد



حملات شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين"

حملة "أوقفوا قتل ورجم النساء" وحملة فتح المدرجات للرياضة للنساء في إيران

واستطاعت حملة فتح المدرجات الرياضية للجمهور النسائي أن تجمع العشرات من التواقيع لعريضتها للاتحاد الدولي لكرة القدم للاعتراض على سياسات التمييز بين الجنسين في إيران.

كذلك، تلقت الحملة العالمية "أوقفوا قتل ورجم النساء" مئات التوقيعات من المهتمات بالمشاركة مع الحملة من خلال "الحملات الأخوات" أو المبادرات المحلية العاملة لوقف العنف ذو المرجعية الثقافية. كما استطاعت شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" أن تترك انطبعا عميقا في المشاركات في المنتدى وذلك من خلال طاولات "زاوية الحملات".

وقدمت شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" حملتين مختلفتين كثيرا على مختلف الأصعدة. إحداهما عالمية والثانية محلية. وتعمل إحداهما على العنف ضد النساء والثانية على ظهور النساء إلى المجال العام. وعكس الوجود المتوازي للحملتين تواجدا ملحوظا من المرتبطات بشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" بما يعكس اتساع عمل الشبكة والعدد الكبير من المرتبطات بها.

روشيل ترمان



زاوية الحملات في منتدى جمعية "حقوق المرأة في التمني". من اليسار إلى اليمين: كوردو بوب، إيلي كيلروي، عائشة إمام، ماهرين مالك، وفريدة شهيد.

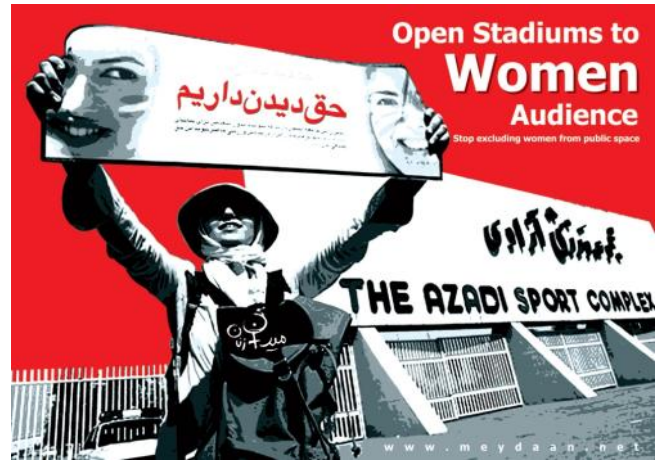
لمزيد من المعلومات عن الحملة العالمية "أوقفوا قتل ورجم النساء" زوروا:

www.stop-killing.org (باللغة الإنكليزية)



خلال منتدى جمعية "حقوق المرأة في التنمية لعام 2008" في كيب تاون بجنوب أفريقيا، عرضت "نساء في ظل قوانين المسلمين" حملتين مختلفتين ومهمتين جنباً إلى جنب وبذلك برهنت عن التنوع والتعاون الذي يجعل الشبكة متفردة.

وقد شغلت كل من الحملة العالمية "أوقفوا قتل ورجم النساء" وحملة "فتح المدرجات الرياضية للجمهور النسائي" طاولة في "زاوية الحملات" في 14-17 تشرين الثاني-نوفمبر 2008. وشملت هذه الزاوية عشرات الطاولات التي تمثل حملات نشطاء حقوق المرأة ومبادراتها حول العالم. ووفر المكان فرصة مثالية لممثلات الجمعيات والمنظمات المختلفة في المنتدى للتجول والتعرف على أنشطة المدافعات عن حقوق المرأة، فيما يتعلمن أكثر عن القضايا التي تؤثر على النساء من أيسلندا إلى إندونيسيا.



وقد استغللت الحملة العالمية "أوقفوا قتل ورجم النساء" فضلا عن حملة "فتح المدرجات الرياضية للجمهور النسائي في إيران" المنتدى لزيادة التعريف بهما لأكثر من 2000 ممثلة في المنتدى من كل بلاد العالم.

وقد أطلقت شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" الحملة العالمية "أوقفوا قتل ورجم النساء!" في تشرين الثاني-نوفمبر 2007 لإنهاء سوء الاستخدام المتزايد للدين والثقافة لتبرير قتل النساء كعقاب لانتهاك "المعايير" المفروضة للسلوك الجنسي. أما حملة "فتح المدرجات الرياضية للجمهور النسائي" فهي مبادرة إيرانية أطلقت في عام 2005 لسحب حظر وجود النساء في إيران في المدرجات الرياضية. وتعمل الحملة أيضا على زيادة التوعية، وخاصة بين الشباب، بشأن الفصل بين الجنسين ومحدودية ظهور النساء في المجال العام في إيران.

وفي المنتدى، عملت أعضاء الحملتين على حد سواء -وهي مجموعة متجانسة ومتنوعة من مناصرات حقوق النساء- على الإعلان عن مبادراتهن من خلال توزيع كراسات ونشرات، والمشاركة في النقاش مع المشاركات في المنتدى، وعرض أفلام وعروض "باويربوينت"، وجمع التوقيعات لعرائض الحملات. وكانت متطوعات الحملات - وجميعهن من المرتبطات بـ "شبكة نساء في ظل قوانين المسلمين" - حاضرات خلال المنتدى للإجابة على الأسئلة وإدخال هذه القضايا في نقاشات أخرى في الجلسات الرسمية والنقاشات غير الرسمية على حد سواء.

أخبار من المرتبطات بشبكة نساء في ظل قوانين المسلمين من المغرب إلى كتالونيا: النسويات، التعدد الثقافي، وحقوق الهوية

وبما أنني دُعيت بصفتي متحدثة في كلا المؤتمرات، فلن أقوم هنا بعرض النقاشات بل سأركز على موضوع مشترك بين المؤتمرات وهو كيف يمكن وضع الحركة النسوية بين الدين والسياسة؟ وكان إسهامي الخاص حول العلاقات المعقدة بين السياسة وبين الثقافة وبين الدين (الإسلامي هذا السياق) ووقعها على الخطابات والممارسات السياسية بحق النساء.

ويعد البعد الديني قرين بالمجال الخاص في البلدان العلمانية بينما يتمتع بوجود محسوس في المجالين العام والسياسي في العالم الإسلامي بالإضافة إلى الولايات المتحدة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ودارت نقاشات في المؤتمرات كليهما حول المواجهة بين علمنة القوانين خدمة للتقدم من ناحية حقوق المرأة – كما اقترحتة باندا مبو في برشلونة أو كما اقترحتة أنا بنفسني في الرباط وبرشلونة- وتفسير نسوي دقيق للفرائض الدينية لبلوغ الأهداف ذاتها.



تعتقد نوراني عثمان مع آخرين أنه ما زالت النسويات المسلمات يحاربن من أجل المساواة من خلال إعادة تفسير النصوص الدينية.

نوراني عثمان في المؤتمر الثالث للحركة النسوية الإسلامية في برشلونة

ولم تتوقف النسويات المسلمات عن محاربة المعتقدات الدينية المتعارضة مع مبدأ المساواة، وذلك على حد قول "مالكة بنراضي" في الرباط فضلا عن "نوراني عثمان"، و"أمنة ودود"، و"عائشة الهجامي" في برشلونة. وقد حاربنا من أجل الحق بإعادة التفسير أو على الأقل بتفسير من وجهة نظر الجنسين (ودود) بغية تحقيق التغييرات القضائية والاجتماعية اللازمة.

وأدى النقاش حول رفض الدين إعاد تملك النساء إلى عدد كبير من التأمّلات التناقضية التي تدور في اهتمامات شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين". وكيف يمكننا – وهل هذا ممكن في الواقع- أن نوفق بين عالمية حقوق الإنسان وبين خصوصيتها للوصول إلى المساواة، المواطنة، والكرامة في آن واحد؟ وهل يمكن للتيارات النسوية، المتنوعة بالأساس، أن تتفاوض على منظورهن بالتساوي مع التيارات التي تطالب باحترام ثقافتها، ذات الصبغة الأبوية في معظم الأحيان، وإطار مرجعيتها الدينية الأبوية أيضا؟ وهناك حاجة كما ظهر في المؤتمرات إلى القراءة السياسية لعدد من القضايا المختلفة المتعلقة بالنسوية المسلمة في مواجهة تيارات أخرى.

وشكلت هذه الأسئلة دون انقطاع تاريخ النسوية في العالم أجمع. غير أن الوضع الحالي لا يعطيها آفاقا جديدا في مواجهة الحاجة المتنامية لإعادة التصور حقوق كل امرأة خارج الاختلافات الثقافية وسط سياسات المساواة الاجتماعية.

تقرير من إعداد فاتو سنو

كان محض صدفة أن المحاضرتين اللتين حضرتهما في المغرب وكتالونيا وقتها الواحدة تلو الأخرى في آخر شهر تشرين الأول-أكتوبر 2008. غير أنه لم تكن مصادفة بالتأكيد بعض النقاشات التي تهم شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين". والكثير من الأسئلة التي طرحت كانت ومازالت في قلب المطالب النسائية عالميا: كيف بُنيت الإيديولوجيات النسوية في هذه السياقات المتنوعة؟ وما هي علاقاتها بالثقافة والدين خاصة في المجتمعات الإسلامية المعاصرة؟

عقد اللقاء الأول بين 21-25 تشرين الأول-أكتوبر 2008 في جامعة محمد الخامس في الرباط، والتي اعتادت منذ عام 1996 أن تنظم كل ثلاث سنوات "تأملات حول البحث النسوي" في جو أكاديمي فرانكوفوني. وجمعت هذه المحاضرة، وهي الخامسة في السلسلة، متحدثين باللغة الفرنسية، من القارة الإفريقية بصورة رئيسية، وأوروبا، والأمريكيتين عن موضوع: "النسوية في وجه تحديات التعدد الثقافي". وقد تخلل سؤال هام معظم النقاشات:

هل يمكن لعالمية القضية النسوية بصفته، كوسيلة لتحقيق المساواة بين الجنسين، أن يواجه تحديات التعدد الثقافي؟

وفي المغرب حيث حوّل التراث الملكي المغربي مدونة الحقوق المدنية لتقوم على أساس الشريعة، هل يمكن الاعتماد على العلمانية للوصول إلى الأهداف ذاتها؟ وفي مقدمة المؤتمر، سألت مالكة بنراضي، وهي منظمة اللقاء، إن كان يمكن للنساء أن يعرفن أنفسهن بصفتين نسويات فيما يبقين متشبّهات بهويتين الثقافية. وذكرت أنها عندما التقت بنسويات "متعمقات وقيات" لاحظت المازق التي أدت إليها نقاشات العقد حول "الاختلاف". ووفقا لبنراضي، كانت مختلف المعارضات التي وضعتها خطاب النسويات في تزايد مستمر مثل "المساواة والاختلاف"، "الاختلافات بين النساء"، وفي هذه الأيام هناك "عدد من الاختلافات المتداخلة: الجنس، العرق، الطبقة،..." متصلة بمطالب الهوية التي لا تقل شأنًا عن المطالب الديمقراطية والسياسية الاجتماعية من أجل العدالة والمساواة. وباختصار، هل تستطيع أن تكون المرأة نسوية ومسلمة؟ وهل تتعارض النسوية مع تعدد الثقافات؟

وأعقب المؤتمر الثالث للحركة النسوية الإسلامية الذي نظمته "خونتا إيسلاميك" في برشلونة في 24-27 تشرين الأول-أكتوبر مؤتمر المغرب ولكنه طرح أسئلة مختلفة. وحضر المؤتمر شخصيات معروفة بأنشطتها النسائية، الأكاديمية، والإسلامية مثل أمينة ودود (الولايات المتحدة)، أسماء برلاس (باكستان/ الولايات المتحدة)، مارغو بدران (الولايات المتحدة)، و نوراني عثمان (ماليزيا)، وباحثان أخريات مهتمات بالإسلام وحقوق النساء في الإسلام أو الجاليات المسلمة في الغرب مثل "باندا مبو" وأنا من (السنغال)، فاطمة خفاجي (مصر)، أنوار مجيد (المغرب)، وممثلات عن المنظمات الدينية، والمجتمع المدني، والأحزاب والمؤسسات السياسية مثل النائبة "سابين مالك"، الباروتتين أودين وهالة أفسار (المملكة المتحدة). وأكد هذا المؤتمر منذ البداية على شرعية الحركة النسوية الإسلامية وحدد كأولوية نقاش العلاقة بينها وبين الحركة النسوية العالمية، وكذلك مجموعة أفكار مثل كيف يمكن تحسين الاستراتيجيات لتعزيز حقوق المرأة المدعومة من منظمات حقوق الإنسان المحلية والدولية في السياق الحالي للعلمة.

المؤتمر السنوي لـ "المرأة في التنمية" أوروبا للعام 2008: رؤى نسوية من أجل أوروبا عادلة"

السنغال: مواجهة الحصانة في قضايا العنف ضد المرأة

تواجه تيارات النساء السنغاليات اليوم وضعا خطيرا حيث يبدو العنف ضد النساء وكأنه ظاهرة جماعية سائدة في المدينة فضلا عن الريف وتؤثر في جميع فئات المجتمع.

وقد حقق حشد الحركة النسائية السنغالية عدداً من النتائج من حيث التوعية العامة أن العنف ضد المرأة غير مقبول. ففي كانون الثاني-يناير 1999, تم تمرير قانون يجرم العنف المنزلي, والميل الجنسي إلى الأطفال, والتحرش الجنسي, والاغتصاب, وسفاح الأقارب, وتشويه الأعضاء التناسلية للإناث. غير أنه منذ ذلك الحين حصلت زيادة إجمالية في عدد حالات العنف (المميتة في غالب الأحيان) فضلا عن أعداد الحالات المعروضة على المحاكم, ومن غير المدهش تساهل القضاة الذين غالبا ما يعتبرون هذه القضايا من الجرائم الخفيفة, فيطلقون سراح المجرمين دون إدانتهم. مما ينتج عنه أن الجناة المتهمين بالعنف ضد النساء يعتقدون أنه يمكنهم الاستمرار في هذا الخط دون مواجهة المحاكمة.

وتفاهم ظاهرتان أخريتان نتائج هذه الحصانة:

1. انتشار الممارسة الاجتماعية للتفاوض بين الضحايا أو الأهل وبين الجناة المتهمين بالعنف مما يؤدي إلى سحب شكاوهم.
2. الإرادة السياسية الضعيفة للدولة للوفاء بالتزاماتها الوطنية, والإقليمية, والدولية لحماية حقوق المرأة وضمان سلامتها الجسدية.

وتشعر "مجموعة البحوث حول المرأة والقوانين السنغالية" أنه قد بات ملحا وضروريا عرض استراتيجيات أخرى لتقوية الحماية للنساء ضد العنف ووضع حد لحصانة المتعدين. ومن بين هذه الاستراتيجيات تنظيم حملة مناصرة تهدف إلى حصول الجمعيات النسائية على موافقة من وزارة العدالة, لعرض الأعمال المدنية على المحكمة حتى وإن وجب على امرأة كانت ضحية العنف أو من أهل فتاة تعرضت للاغتصاب أن تقرر سحب مطلبها تحت ضغوط أو رشوة. وتبدو هذه الاستراتيجية اليوم حتى أكثر حرجا نظرا إلى أن قانون العقوبات هو في طور المراجعة.

وخلال منتدى حول نتائج بحث حول العنف ضد النساء في السنغال, تم إطلاق حملة مناصرة للعمل المدني وإنشاء لجنة لتنفيذها بما فيها "مجموعة البحوث حول المرأة والقوانين السنغالية", ومجموعات نسائية أخرى, وأفراد (من بينهم رجال في هذه الحالة). ويكمن هدف الحملة في: (1) التفاوض مع اللجنة المسؤولة عن إصلاح قانون العقوبات وإدراج مادة حول القدرة على عرض الأعمال المدنية أمام القضاء (2) تقديم مشروع بهذه المادة (3) الاتصال بنقابات العمال والاستعلام عن تجاربها في الأعمال المدنية للمدافعة عن مصالح أعضائها المشتركة (4) تحديد ما هي القضايا الخاصة والأولية التي تحتاج القيام بعمل مدني.

تقرير من إعداد كودو بوب

انعقد المؤتمر السنوي للمرأة في تنمية أوروبا للعام 2008 تحت عنوان "رؤى نسوية من أجل أوروبا عادلة" في لاهاي بهولندا في 9-11 تشرين الثاني-أكتوبر. واستضافت "وومين", وهي المنبر الهولندي للجنسين, المؤتمر للعام 2008.

وشاركت قرابة 200 امرأة وعشرة رجال في المؤتمر. وفيما كان الموضوع العام "النظريات النسوية المعاصرة" في أوروبا, فقد سيطرت الأزمة المالية على المناقشات. وكان المشاركون قلقين بعمق من ضراوة الأزمة نظرا إلى أن النساء سيكن الضحايا الرئيسيين. وكان هناك استنكار واسع النطاق من الليبرالية الجديدة والعولمة وطرح اقتراح لمواجهة الأزمة: ستحل مجموعة مركزية مسؤوليات الشركات وتستكشف دور مختلف اللاعبين الأوروبيين, وستنظر في تأنيث السوق, وتغير المناخ, والبيئة.

وفي اليوم الأول من المؤتمر, كان الموضوع "إعادة التفكير في النسويات في أوروبا اليوم في سياق التغيير العالمي" وحضرت ورشة عمل حول مفهوم المواطنة الذي أخذ بعين الاعتبار الفكرتين القانونية والتشاركية للمواطنة على حد سواء. وناقشنا أسئلة مثل ما هي فئة الجنسية المتوفرة لمن يهاجرون إلى أوروبا وسنحت لي الفرصة أن أتكلم عن الطبيعة التمييزية للقوانين الفرنسية التي تسمح لقوانين الأسرة في بلد الأصل أن تحكمن حياة المواطنين الفرنسيين المجنسين ومن يحملون الجنسيين.

وفي اليوم الثاني, كان الموضوع "دراسة دور اللاعبين الأوروبيين العالميين من خلال منظار حقوق المرأة والعدالة بين الجنسين" وعبرت العديد من النسويات من أوروبا الشرقية عن استيائهن من الجماعة الأوروبية. وكانت إحدى الانتقادات موجّهة نحو أن الجماعة الأوروبية قد أساءت استخدام تأثيرها في المحاربة من أجل المساواة بين الجنسين من خلال تمويل منظمات حقوق المرأة فيما تعزز في الوقت نفسه الرؤى الليبرالية الجديدة التي تحبذ خصخصة خدمات الدولة.

وركزت هذه الجلسات أيضا على عالم السوق واستغلال عمالة النساء فيه. وهناك في آسيا مصانع توظف النساء بصورة حصرية وتجبرهن على العمل حتى 15 ساعة في اليوم مع يوم عطلة واحد فقط في الشهر. وأدى تدفق المهاجرين إلى أوروبا إلى تأنيث العمل في مجال الخدمات الاجتماعية وهناك طلب متزايد على هذه الخدمات المرتبطة بالسكان الكبار في السن. ويُنظر إلى النساء على أنهم القوى العاملة التي ستعمل بجد أكبر لقاء مال أقل وتحت ظروف أسوأ.

بالإضافة إلى ذلك, تعرضت سياسات الهجرة في أوروبا لانتقادات عنيفة. فقد أصبحت الحدود الأوروبية ذات صفة عسكرية بصورة متزايدة. حيث لقي 6000 شخص مصرعهم نتيجة سوء المعاملة عند الحدود وفي مراكز الهجرة وجراء الغارات على المهاجرين, وفقا لتقارير. وتقوض هذه الأمثلة بصورة كبيرة الكفاح من أجل حقوق الإنسان في أوروبا, فعندما يُسمح لمهاجر بالبقاء في بلد في الاتحاد الأوروبي, فإنهم يصنفون كفئة غير مرئية سياسيا ويعانون من الإقصاء المؤسسي. وفي بعض الحالات, كانت تعيش نساء مهاجرات لفترة تتراوح بين 20 و25 عاما في بلد في الاتحاد الأوروبي من دون تسوية وضعهن.

وأختم المؤتمر بالطلب من النسويات أن يعلن تحديهن أكثر عمومية من أجل أوروبا أكثر مساواة ويشددن على أهمية الاستجابة إلى الأحداث وإقامة الشبكات بنشاط.

تقرير من إعداد لالية دوكوس

ولمزيد من المعلومات عن المؤتمر السنوي للمرأة في تنمية أوروبا زوروا:
www.wide-network.org

الفيلم: "Me and the Mosque" ("أنا والمسجد")

المخرجة: زرقاء نواز (كندا، عام 2005) 52 دقيقة.

"أنا والمسجد" فيلم فاهر يعالج قضايا تثير قلقاً خطيراً للمسلمين الممارسين ديانتهم في أمريكا الشمالية.

تستعرض "زرقاء نواز" مقاومة الفصل بين الجنسين في المساجد. وخلال السنوات الخمس عشر الماضية، أصبحت إقامة حواجز للفصل بين الرجال وبين النساء شائعة بصورة متزايدة في المساجد الكندية. ووجدت "زرقاء نواز" من خلال سفرها في كندا والولايات المتحدة والتحدث إلى النساء أنها ليست الوحيدة التي تشعر بالاستبعاد عن المجتمع أو تشهد وحدة روحية. ورغم أن الوثائقي يتعاطى مع قضية التمييز الثقافي ضد النساء وهي قضية خطيرة، ويقدم بحنين عميق لطفولة نواز عندما كانت المساجد مندمجة، وأمكنة للقاء مفعمة بالحياة، فإن المخرجة نجحت في تقديم الكثير من الفكاهة لهذا السعي الشخصي. ولا ينبغي أن يكون ذلك مفاجئاً لمن يعرف سلسلتها التلفزيونية الشعبية "المسجد الصغير في البرية".

وبسبب لغة نواز الرقيقة في عرض مواضيعها، فإنها تنجح في عرض الاختلالات والسخط ضمن بعض المجتمعات المسلمة وفي انتقاد طريقة التعاطي مع القضايا من تحت الطاولة في حين أنها مسلمة متدينة من أصل باكستاني لا تلوم دين الإسلام أو تسعى إلى جعل جميع الرجال الذين يمارسونه شياطين قمعيين وجاهلين بالتساوي. وهناك أيضاً بعض المقابلات المستنيرة مع علماء في القرآن والحديث يتحدثون مفهوم الفصل الجنسي المتشدد كما يُمارس في عدد من المجتمعات المسلمة. وأعتقد بالتالي أن الجميع يمكن أن يتعلم شيئاً من الفيلم.

ويمكن طلب هذا الفيلم من مجلس الأفلام الوطنية في كندا على الموقع: www.nfb.ca

جوانا هايدن

كتاب: "Fe-mail. The trials and tribulations of being Good Egyptian Girl" (في-مايل. محاكمات واضطرابات أن تكوني فتاة مصرية صالحة) أيمي موافي (2008)

"عندما كانت صالحة، كانت جيدة جداً جداً وعندما تكون سيئة، تكون...". هذه جملة المقدمة لكتاب فريد يستعرض الرغبة المتواصلة للعديد من النساء العربيات ليكن "فتاة صالحة".

تكسر أيمي موافي السطح اللامع والمبهم لمجتمع أبوي مصري لطالما سعى لعكس فضائل الإناث بصورة عكسية مثل البنولية والتواضع كما تنجح في الكشف عن رغبات امرأة عازبة تعيش في القاهرة في العصر الحديث وخيبات أملها.

ويعرض سرد موافي الممتع لمغامراتها التحديات التي تواجهها لإقامة توازن بين أن تكون كما هي وبين أن تكون كما يود أهلها أن تكون، ويضع المشهد نقاش أوسع بشأن الفضيلة والصورة، والعائلة، والضغط الاجتماعية. وتطمئن القارئ أن البقاء على قيد الحياة ليس مسألة صدق بالتأكيد:



"النزاهة؟ والصدق؟ والصراحة؟ للضعيفات. فهذه هي المعركة. إنك عذراء حتى يُثبت غير ذلك. [...] وأفضل جزء أن يكون رجلك العربي العادي على استعداد أكثر للتظاهر بالجهل تجاه طرق العالم. فليس لديه أي رغبة بمعرفة الحقيقة. [...] ويطرح هذا الأمر بالطبع سؤالا: إن أمضى الفتى العربي شبابه يبذر بذوره بفخر والفتاة العربية رائعة في فضائلها، فأين تحصد هذه البذور بالتحديد؟"

ويتمثل الكفاح الفردي للراوية في صورة الغلاف "She Girl" التي كانت تمثل نوعاً من الملائكة "كثير الرقة، الهدوء، الحنية، والمعاشية" والتي يسعى جميع الرجال المصريين للزواج بها و "It Girl" المرأة المعاصرة، الشيطانية، والطموحة.

وتستولي الحيوية القوية والعاطفية لأسلوب موافي السرد على اهتمام القارئ ويجعل استعمالها المحادثة بالإنكليزية قراءة هذا الكتاب في المتناول والجذاب.

كيارا موريليو

الفيلم: "My Daughter the Terrorist" ("ابنتي الإرهابية")

المديرتان: بيات أرنستاد ومورتن داعي (سريلانكا، عام 2007) 60 دقيقة.

يتناول الفيلم الوثائقي "ابنتي الإرهابية" فتاتين سيريلنكيتين تتدربان من أجل هجوم انتحاري مستقبلي، حيث نلتقي والديهما اللتين تعيشان في قرية قريبة. وهذا هو الفيلم الوثائقي الأول الذي يقترب من أعضاء من الميليشيا المسلحة السريلانكية المخيفة "نمور تاميل إيلاام" للتحريض. وتسبب الفيلم جدل كبير، حيث اتهم بتشجيع "لغة الإرهاب"، وهناك نقاش ممتد على منتديات شبكة الإنترنت حول كونه دعائية لنمور التاميل.

وقد نشأت حركة "نمور تاميل إيلاام للتحريض" - المعروفة بنمور تاميل- في عام 1972 في مظاهرة ضد الحكومة السنهالية. وذلك للمطالبة بالحصول على دولة منفصلة في شمال البلد وشرقها. وقد قُتل حوالي 70000 شخص ونزح عشرات آلاف إثر التفجيرات الانتحارية والاستبائكات المسلحة.



واتسم هذا الفيلم الوثائقي بأهمية خاصة وحدة في ضوء التقارير الإعلامية الأخيرة التي تفيد أن مئات الأشخاص قد لقوا حتفهم وجرح عشرات في منطقة فاني في شمال سريلانكا عقب المعارك الضارية بين قوات الأمن السريلانكية ونمور تاميل. ويتبادل الطرفان المتحاربين الاتهامات حول الوفيات وذلك مع وجود 250000 مدني في منطقة القتال عالقين بين الجيشين وبين الأذغال.

وتبلغ "دريساكا" و"بوهلنستودا" كتابهما 24 عاماً. وانتسبتا في سن الثانية عشرة إلى "النمور السوداء"، وهي وحدة مسؤولة عن شن الهجمات الانتحارية التي ابتدعتها الثوار في عام 1987. وخضعت الفتاتان منذ ذلك الحين إلى التدريب كالجنود وشاركتا في معارك، وهما مستعدتان لتفجير نفسيهما وآخرين. وخلال الوثائقي، يتم الكشف شيئاً فشيئاً عما حصل لهاتين الفتاتين وعائلتهما. ويحاول الوثائقي شرح نفسية الشخص الذي قد يقدم على وضع قنبلة في حزامه ويمضي في مكان عام ويقتل نفسه وآخرين بهذه الطريقة الوحشية.

ويثير "ابنتي الإرهابية" انفعالات رهيبية حول كلفة الحرب: فالحرب دائماً مأساة لجميع الضالعين فيها. ولكن بقيت أسئلة كثيرة بلا جواب مثل الثمن الذي يدفعه ضحايا هذه الهجمات الانتحارية وعائلاتهم. بالإضافة إلى ذلك، فشل الوثائقي في تقديم السياق السياسي والتاريخي لهذا الصراع على نحو ملائم. مع ذلك، فإن "ابنتي الإرهابية" يستحق المشاهدة ويسرد كما لو كانت قصة مجموعة من الأشخاص ينذر سماع أصواتهم في الإعلام أو في الثقافة الشعبية.

جوانا هايدن

كتاب: النساء الكنديات المسلمات عند مفترق الطرق

عدة مؤلفات (2007)

عقد المجلس الكندي للنساء المسلمات في عام 2006 مؤتمره السنوي تحت عنوان "النساء الكنديات المسلمات عند مفترق الطرق: من الاندماج إلى الفصل؟". وطرح المؤتمر قضية النساء المسلمات في كندا في سياق المشاعر الملتهبة ضد المسلمين والمهاجرين، من جهة، ومن جهة أخرى، الممارسات العازلة المحتملة التي يدعمها صناع السياسات ذوو النوايا الحسنة باسم "استيعاب" جاليات الأقليات الدينية و"تغذيتها". وشهد عام 2005 نقاشاً محتدماً مع محاولة مضللة لإنفاذ مسألة التحكيم الديني في شؤون قانون الأسرة للجاليات المسلمة في مقاطعة أونتاريو. وكان المجلس الكندي للنساء المسلمات في طليعة النقاش ممثلاً عن المجموعات المسلمة القليلة التي تعارضد الأنظمة القانونية المتوازنة، وأن إضفاء الصفة الرسمية على التحكيم الديني الخاص لن يكون بالضرورة في مصلحة النساء المسلمات. وإلى جانب الحلفاء المحليين والدوليين- بما فيها شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" للتضامن- اعتبر المجلس أن العديد من النساء قد لا يمكنهن الوصول إلى العدالة بسهولة من خلال القنوات الدينية نظراً إلى عوامل أساسية متعلقة بالجنس، والثقافة، والتقاليد.

وفي الواقع، لفصل النظام القضائي عن التحكيم الديني إمكانية إلغاء الحقوق المدنية والقانونية المصانة بموجب الدستور الكندي وقوانين المقاطعة والفدرالية على حد سواء.

وتمتاز البحوث الثلاثة التي جرت بتكليف من المجلس الكندي للنساء المسلمات في عام 2006 باهتمامها في زيادة الالتزام المدني بالنساء المسلمات خلال العقود القليلة الماضية. وطرح السؤال:

هل النساء المسلمات في كندا هن في الواقع مجموعة منفصلة ذات حاجات ومتطلبات مختلفة؟

وتناقش هذه الدراسات كمجموعة أن هذا النهج النسبي ثقافياً لا يقدم النساء المسلمات ومجتمعاتهن على أنهم فوق الانتقاد فحسب بل حتى خارج متناول التضامن. وفي "النسبية الثقافية: النقاشات النظرية، والسياسية والإيديولوجية"، تفرغ "شهرزاد موجاب" و"نادين القاسم" إيديولوجية النسبية الثقافية المحدد على أنها خطابات تسلط الضوء على "خصوصية الثقافات، الأعراق، والأمم والأديان، وتقريدها، وخاصيتها المحلية". وتختلف الحجج النسبية ثقافياً لوضع النساء المسلمات كون لديها حاجات ومتطلبات محددة عن سائر النساء الكنديات.

وتقولان إنه للنسبية الثقافية بالتالي نتيجة تجانس النساء المسلمات الكنديات وخفض تحديد أنفسهن نسبة إلى إيمانهن. وتناقش الكاتبتان ببلاغة أن نتائج هذا الإطار في تهميش النساء المسلمات وفصلهن، حتى من خلال صناع السياسات، والأكاديميين، والصحفيين الذين يتمتعون بالنوايا الأفضل ويرغبون بأن "يسدعوا" مجموعة ذات احتياجات تتسم بالخصوصية والتميز.

وقامت "جوكشي يوركدول" بمقابلات متعمقة مع 14 امرأة مسلمة من خلفيات عرقية، واجتماعية، واقتصادية مختلفة حول ستة جوانب من حياتهن والتي قد تؤثر على عمليات صنع قرارهن (المواعدة، والزواج السياسات، والأكاديميين، والصحفيين الذين يتمتعون بالنوايا الأفضل ويرغبون بأن "يسدعوا" مجموعة ذات احتياجات تتسم بالخصوصية والتميز.

وفي "الإسلام وصنع القرار: آثار الدين والعائلة في حياة النساء المسلمات"، تستعمل الأنثروبولوجيا الاجتماعية للتحقيق في قضية الاختيار والتمكين. وشعر المجلس الكندي للنساء المسلمات مع النقاش حول التحكيم الديني في أونتاريو بالحاجة لتوفير أدلة أكثر على أن عدة عوامل في حياة النساء المسلمات أثرت في قدرتهن على اتخاذ قرارات موثقة، بما فيها: أين وكيف يمكن الوصول إلى الأنظمة القانونية. وفيما قد تقوم النساء المسلمات باختيارات، يجد البحث أن هذه الاختيارات متأثرة جداً بالعائلة والمجتمع، والعديد منها لا يتجزأ عن المعتقدات الدينية والممارسات الثقافية. واستنتجت أن بعض العوامل تخول النساء المسلمات في كندا القيام باختيارات مطلعة، بما فيها الاستقلال المالي، والمشاركة الاجتماعية، والمشاركة المدنية والسياسية، والمشاركة الاجتماعية، ووجود منظمات الشعبية.

ومن شأن الإيديولوجيات- التي تعزز نسخة محدودة واستيعابية للإسلام لا تشجع فيها النساء على المشاركة في المجتمع العلماني السائد- ألا تشجع المشاركة المعممة كما ارتفعت نقاشات في الأعراف القليلة الماضية في كندا حول قضيتي الفصل بين الجنسين في المؤسسات العامة والحجاب. وفي "كثرة العزلات؟: النساء المسلمات الكنديات وزيادة التدين"، تستعرض إيمان م. أحمد ضفاف الإسلام "الصارم" و"المعتدل" الذي تتبناه المقابلات مع النساء المسلمات. ويشير العنوان إلى كنية "العزلات"، أي الانقسامات القائمة منذ فترة طويلة بين المجتمع الناطق بالإنكليزية والمجتمع الناطق بالفرنسية، ويقترح أن التهميش الكبير للمجموعات المهاجرة يولد عدة "عزلات" والمسافات. وترسم هذه الدراسة تطور الاندماج النسبي للنساء المسلمات في مجتمع كندي متعدد الثقافات في الستينات فأصبحن مجموعة "غير مبالية وغير مشاركة" في عموم المجتمع المدني. ويستعرض هذا البحث من خلال المقابلات مع نساء مسلمات معتقدات الميبيات بالإسلام والنسوية ضد خلفية السياسات العالمية منذ 11 أيلول- سبتمبر 2001، بما فيها انتشار الإسلام الوهابي وزيادة ذهنية "نحن" ضد "هم" ضمن جاليات المهجر والتي يعززها الإعلام السائد وتعتبر عنها المجموعات المسلمة نفسها. وعبرت العديد من النساء في المقابلات عن الرغبة في إبعاد وفصل أكبرين في المدارس، المجالات العامة، والعطل. وعندما سئلت النساء المقابلات عما يعني لهن أن يكن كنديات، لم يذكر عدد منهن ركائز المجرىات المدنية الكندية (مثل التعدد الثقافي، وحفظ السلام العالمي، وحماية البيئة، والديمقراطية، وما إلى ذلك). بل ذكرن "الحق في ممارسة ديني".

ويساند "المجلس الكندي للنساء المسلمات" المسلمين الكنديين، وخاصة في سياق مشاعر كراهية الأجانب والمعادية للإسلام، لا يمكن استبعادهم ويجب أن يكونوا مواطنين نشطين، مطلعين، ومشاركين.

عائشة شهيد

مقدمة هذا الكتاب متاحة هنا لتحميلها:

www.ccmw.com/documents/CanadianMuslimWomenatCrossroads_Introduction.pdf

التنويهات و الأحداث القادمة

نساء يطالبن بإعادة تعريف الثقافات: التأكيد على حقوق الجسد والنفس والمجالات العامة

باشرت شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" في تشرين الثاني- أكتوبر مشروعاً مشتركاً لثلاث سنوات مع "معهد تمكين النساء". ويعالج هذا المشروع المتعددي القوميات وقطاعات الاهتمام قضايا المساواة بين الجنسين وتمكين النساء استجابة إلى الهدف الثالث من أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية. وسيستحدث هذا البرنامج استراتيجيات فعالة لتمكين النساء من مواجهة القوى المعيقة التي تحاول شرعنة نفسها من خلال الإشارة إلى "الثقافة"، بما فيها "الدين". وتتمضن موضوعات المشروع قضايا الجنسية، والعنف ضد النساء، وحقوق الملكية.

انطلاق حركة مساواة

ستستضيف "أخوات في الإسلام" في ماليزيا في شباط- فبراير إطلاق حركة مساواة- وهو تيار عالمي للمساواة والعدالة في الأسرة المسلمة- وستعمل هذه الحركة العالمية على الدفع نحو المساواة والعدالة في الأسرة المسلمة. وذلك على أساس أن "التغيير ضروري لأن العديد من قوانين الأسرة المسلمة وممارساتها غير عادلة ولا تستجيب إلى حياة الأسر المسلمة وفرادى المسلمين وخبراتهم" و"أن التغيير ممكن من خلال إطار عمل يحقق المساواة والعدالة بما يتماشى والتعاليم الإسلامية، والمبادئ العالمية لحقوق الإنسان، والحقوق الأساسية والضمانات الدستورية، والواقع الذي يعيشه النساء والرجال اليوم".

لمزيد من المعلومات، يمكنكم التفضل بزيارة موقع الحركة:
www.musawah.org

إطلاق حملة لإصلاح قوانين الاغتصاب في السودان

سُتطلق الحملة رسمياً في 31 كانون الثاني- يناير 2009 قرابة مؤتمر خرطوم التي سيحضرها أعضاء منظمات سودانية من مختلف مناطق البلد وناشطون إفريقيون من السنغال، موريتانيا ونيجيريا. والحملة التي استهلها مركز "سالمة لموارد النساء" بتعاون وثيق مع مجموعة متونات ومركز خرطوم لحقوق الإنسان والتنمية البيئية قد تلقت دعماً من شبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" وتهدف إلى تغيير قوانين الاغتصاب المحجفة التي ما زالت تستخدم في السودان. ويجدر ذكر أن الأعضاء السودانيات لشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين" قد نشرن في عام 1999 تقريراً من جزئين تحت عنوان *النساء والقانون في السودان* ضمن برنامج "النساء والقانون في العالم الإسلامي".

الانقسام الديني- العلماني: حالة الولايات المتحدة

سيُعقد مؤتمر "الانقسام الديني- العلماني: حالة الولايات المتحدة" في 5-6 آذار- مارس 2009 في نيويورك. وسيستعرض المؤتمر حالة التوتر بين الدين والعلمانية في الولايات المتحدة المنتشرة منذ مدة طويلة وبتزايد حاد. ويتضح هذا في النقاشات المعاصرة حول قضايا مثل التصميم المتنامي والذكي الذي يتحدى الغياب التقليدي للحديث الديني من التعليم في ضوء الأهمية المتزايدة للأولويات الدينية في صناعة القرار السياسي، الاعتماد الحكومي على الروحانية أو العطاء القائم على الإيمان، ودور المجتمعات القائمة على الإيمان للضغط من أجل شرعنة الصوت لانتخاب المرشحين أو إخراجهم.

لمزيد من المعلومات، من فضلكم زوروا:
www.socres.org/religiouseculardivide

معهد التدريب القيادي

النسوية في العالم الإسلامي

سُيُعقد معهد التدريب القيادي- النسوية في العالم الإسلامي للمرة الرابعة في نهاية عام 2009. وقد عقد هذا المعهد التدريبي لمدة أسبوعين أولاً في 1998 و1999 وأعيد عقده في عام 2007 بناء على طلب المرابطات بشبكة "نساء في ظل قوانين المسلمين". وحالياً يُعقد هذا اللقاء كل سنتين ويجمع مشاركات ومدربات متعدّدات لمناقشة قضايا حقوق المرأة في السياقات الإسلامية.

